

Distr.: General  
24 December 2007  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة المخدرات

#### الدورة الحادية والخمسون

فيينا، ١٠-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨

البند ٥ (ب) ٣٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة:

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة:

خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المخاصيل

المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة

### استخدام برامج التنمية البديلة في الحد من زراعة نبتة القنب

#### تقرير المدير التنفيذي

#### ملخص

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٢٠٠٦ المعنون "استخدام برامج التنمية البديلة في الحد من زراعة نبتة القنب". ويتضمن التقرير موجزا عن الأعمال التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وكذلك التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في المجالات التي يشملها القرار، ويقدم توصيات باتخاذ إجراءات إضافية.



## المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولاً- مقدمة ..... ٤-١
٤	ثانياً- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ..... ٣٤-٥
٤	ألف- تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩ ..... ١٥-٦
٦	باء- التعاون الدولي والتشارك في التجارب والخبرات في استئصال المحاصيل غير المشروعة وفي التنمية البديلة ..... ٢٢-١٦
٨	جيم- زراعة القنب الواسعة النطاق: تقييمات واستراتيجيات ..... ٣٠-٢٣
٩	دال- إدماج التنمية البديلة ضمن التدابير الأخرى لمكافحة المخدرات ..... ٣٤-٣١
١٠	ثالثاً- الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ..... ٥٥-٣٥
١٠	ألف- تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩ ..... ٤٣-٣٥
١٢	باء- التشارك في المعارف ودراسات الجدوى ..... ٤٦-٤٤
١٣	جيم- الاستراتيجية العالمية للتنمية البديلة ..... ٤٨-٤٦
١٤	رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات ..... ٥٥-٤٩

## أولا - مقدمة

١ - حثّت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٠/٥٩، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والمعنون "مكافحة زراعة القنب والاتجار به"، الدول الأعضاء أن تقدم إلى الدول المتضررة، وخصوصا في أفريقيا، عونا في مجال التنمية البديلة للتصدي لزراعة القنب بطريقة غير مشروعة؛ وحثّت الدول الأعضاء أيضا على تشجيع وصول منتجات مشاريع التنمية البديلة إلى الأسواق الدولية على نحو مناسب؛ وشجّعت الدول الأعضاء التي لديها تجارب وخبرات في استئصال محاصيل المخدرات غير المشروعة وفي برامج التنمية البديلة على التشراك في تلك التجارب والخبرات مع الدول المتضررة، خصوصا في أفريقيا؛ وشجّعت الدول الأعضاء على استخدام استراتيجيات وأدوات جديدة تكمل ما هو موجود منها، سعيا إلى مكافحة الاتجار بالقنب؛ وأهابت بجميع الدول أن تكفل الامتثال الصارم لكل أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن يشرع في إجراء دراسة استقصائية عالمية عن القنب، بدءا بدراسة استقصائية عن الأسواق، قبل الدورة الثامنة والأربعين للجنة، وأن يدعم إنشاء أو تعزيز استراتيجيات وخطط عمل وطنية ودون إقليمية بشأن استئصال محاصيل القنب.

٢ - ويُقدّم هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٢٠٠٦، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، والذي دعا فيه المجلس الدول الأعضاء إلى مواصلة تقييدها بالمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وإلى اعتماد سياسات تعزّز التعاون الدولي؛ كما دعا الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن مكافحة زراعة القنب والاتجار به؛ وحثّ الدول الأعضاء على أن تتعاون مع الدول المتضررة، وخصوصا في أفريقيا، في مجال التنمية البديلة؛ وأهاب بالدول الأعضاء أن تتشارك في الخبرة والدراية في إبادة المحاصيل غير المشروعة وفي صوغ وتنفيذ برامج التنمية البديلة، حسب الطلب، مع الدول التي تسعى إلى صوغ وتنفيذ تلك البرامج بهدف الحد من زراعة نبات القنب، ولا سيما في أفريقيا.

٣ - وفي القرار نفسه، حثّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء التي تُزرع فيها نباتات القنب على نطاق واسع على أن تقوم بإجراء تقييم شامل لنطاق تلك الزراعة على أراضيها، وأن تستخدم ذلك التقييم كأساس لصوغ استراتيجيات استئصال تلك الزراعة والتنمية البديلة، بغية زيادة خفض المعروض من القنب؛ وحثّ كذلك الدول الأعضاء التي تنفّذ برامج للتنمية البديلة على دمج تلك البرامج في سائر تدابير مكافحة

المخدرات، بما في ذلك استراتيجيات خفض الطلب، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما يكفل استدامة تلك البرامج. وترد في الفرع الثاني من هذا التقرير لمحة عن الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء عملاً بقرار المجلس ٣١/٢٠٠٦.

٤- وكذلك في القرار نفسه، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المكتب أن ينفذ قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩، من أجل تسيير التشارك في الخبرة والدراية في استئصال المحاصيل غير المشروعة وفي صوغ وتنفيذ برامج في مجال التنمية البديلة مع الدول التي تسعى إلى صوغ وتنفيذ مثل هذه البرامج بغية الحد من زراعة نباتات القنب، ولا سيما في أفريقيا؛ وأن يُجري، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، عندما تطلب منه ذلك البلدان التي تبلغ عن اتساع نطاق زراعة نباتات القنب فيها، دراسة لحدوى تنفيذ برامج تنمية بديلة في تلك البلدان، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية؛ وأن ينظر في إمكانية صوغ استراتيجية عالمية ومتكاملة ومتوازنة للتنمية البديلة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، وبالتنسيق مع الجهود الجارية لوضع استراتيجية شاملة. وترد في الفرع الثالث من هذا التقرير لمحة عن الأنشطة التي اضطلع بها المكتب عملاً بقرار المجلس ٣١/٢٠٠٦.

## ثانياً- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات

٥- ردّت ٢٨ دولة عضواً على مذكرة شفوية، مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، دعتها إلى تقديم معلومات عن الجهود التي بذلتها لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٢٠٠٦.

## ألف- تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩

٦- أبلغ عدد من الدول بأنها امتثلت للطلبات المتعلقة بالمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والتعاون الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بإنتاج القنب والاتجار به بطرق غير مشروعة، وذلك من خلال إبرام اتفاقات مع دول ومنظمات دولية أخرى تتناول مسائل ذات صلة بمكافحة المخدرات. وأبلغت دولة واحدة بأنها اتخذت إجراءات مشتركة مع الدوائر المختصة في دول أخرى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك الاتجار بالقنب.

٧- وأبلغت بعض الدول عن نطاق زراعة نبات القنب في إقليمها، وعن التشريعات ذات الصلة التي تحظر هذه الزراعة، والعقوبات المترتبة على ذلك، والنتائج التي أفضت إليها

الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة لإبادة المحاصيل غير المشروعة. وقدم عدد من الدول كذلك معلومات عن بلدان مصدر القنب المستورد ودروب الاتجار.

٨- وأبلغت دولة واحدة عن محتوى التتراهيدروكنايينول في وحدة الوزن من مواد القنب مما تسمح به القوانين الوطنية، وعن عواقب زراعة أو استيراد أو تصدير نباتات وبذور القنب التي يتجاوز محتوى التتراهيدروكنايينول فيها المستوى المسموح به. وأبلغت دولة واحدة عن إجمالي المساحة المخصصة لزراعة نباتات القنب على نحو مشروع لأجل إنتاج الألياف التي تُستخدم في صناعة الورق.

٩- وقدمت كمبوديا معلومات عن وضع خطة وطنية خماسية السنوات لمكافحة زراعة نباتات القنب، وعن الجهود التي تبذلها السلطات المحلية، بدعم من عدة منظمات دولية، لإذكاء الوعي بالقوانين التي تنظم القنب والأخطار التي تثيرها المخدرات، ولتشجيع القرويين على زراعة محاصيل مشروعة بدل نباتات القنب.

١٠- وأبلغت كوت ديفوار بأن سنوات الأزمات السياسية والعسكرية التي عانتها منعت البلد من جني منافع مختلف المشاريع التي يقدمها المكتب وغيره من المنظمات الدولية لمكافحة المخدرات غير المشروعة. وقد تزايد وضع المخدرات سوءاً منذ عام ٢٠٠٢، مما دفع بالحكومة إلى الشروع في وضع برنامج طارئ ترحّب بدعم المنظمات الدولية لتنفيذه.

١١- وأبلغت مصر عن الجهود التي تبذلها أجهزة إنفاذ القوانين للكشف عن زراعة المحاصيل غير المشروعة والقضاء عليها ومنع انتشارها، وذلك من خلال مدهامات مشتركة تشنّها أجهزة من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، كما أبلغت عن الجهود التي تُبذل لتعزيز مراقبة الحدود ومراقبة الطرق في مناطق زراعة تلك المحاصيل، وكذلك تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في إذكاء وعي الجمهور. وأبلغت مصر كذلك عن الجهود المبذولة لتحسين ظروف عيش البدو الذين يقطنون في منطقتي شمال سيناء وجنوبها، حيث تنتشر زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة.

١٢- وأبلغ المغرب بأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلد يدرّ دخلاً سنوياً قدره ٣٠٠ مليون دولار على المتجرين بالمخدرات. وقد ضاعفت حكومة المغرب جهودها من أجل الحد من تدفق المخدرات غير المشروعة، ونفّذت برامج لزيادة الوعي الاجتماعي بالعواقب الوخيمة المتأتية عن التورط في العقاقير غير المشروعة. وأبلغ المغرب كذلك عن جهوده المبذولة لإبادة نباتات القنب، مما أفضى إلى تقليص مجموع مساحة المنطقة التي تُزرع فيها نباتات القنب بنسبة ٤٦ في المائة في الفترة بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ (أي من ١٣٤ ٠٠٠

هكتار إلى ٧٢ ٥٠٠ هكتار)، وكذلك إلى انخفاض إنتاج راتنج القنب بنسبة ٦٢ في المائة في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

١٣- وأبلغت الفلبين بأن هيئة العقاقير الخطرة وافقت على خطة عمل بشأن استئصال القنب (المارخوانا) في عام ٢٠٠٦. وقد صاغت اللجنة الفرعية المعنية بالتنمية البديلة التابعة للهيئة، والمكونة من ممثلي مختلف الأجهزة، بما فيها وزارة الصحة ووزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية وجهاز إنفاذ قوانين المخدرات في الفلبين.

١٤- وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها تتوخى في ترويج المحاصيل البديلة في المناطق التي تم استئصال المحاصيل غير المشروعة فيها، وكذلك وضع برامج تنمية بديلة وقائية للجماعات المعرضة للمخاطر.

١٥- وأبلغت زمبابوي بأن حوالي ٨٠ في المائة من القنب الذي وُجد داخل حدودها يُهرَّب إلى إقليمها من البلدان المجاورة. وقالت إن القنب في زمبابوي تزرعه الجماعات الفقيرة كنوع من المحاصيل النقدية لأنه يدرّ عائدات أكبر من معظم المحاصيل المشروعة ويتطلب أراضي أقل مساحة ورأس مال وكذلك عمالاً أقل. ويبيع معظم القنب المزروع محلياً لاستخدامه في البلد.

## باء- التعاون الدولي والتشارك في التجارب والخبرات في استئصال المحاصيل غير المشروعة وفي التنمية البديلة

١٦- أبلغت الجمهورية التشيكية بأنها قدّمت المساعدة في مجال التنمية البديلة إلى أفغانستان وأنغولا ومنغوليا واليمن. وأبلغت مصر بأنها نفّذت برامج للتنمية البديلة ضمن نطاق الأموال المتاحة، ولكنها أشارت كذلك إلى أن البلد يواجه عدداً من التحديات، وأهمها الدعم الدولي غير الكافي والمتقطع.

١٧- وأبلغت فنلندا بأنها قامت، بفضل اتفاقات ثنائية للتعاون الإنمائي، بتنفيذ برامج متكاملة للتنمية تركز على التنمية الريفية والزراعية في جنوب أفريقيا وزامبيا وموزامبيق. وقد قامت فنلندا، بالتعاون مع مركز تنمية الأراضي الجافة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ برنامج إقليمي عنوانه "ترويج مصادر الرزق المستدامة في الأراضي الجافة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سياق إعلان الألفية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر".

١٨- وأبلغت جامايكا بأنها شرعت في برنامج تنمية بديلة في الثمانينات، عندما نزع مزارعو القنب بسبب أنشطة استئصال المحاصيل، وأدّى البرنامج إلى التشجيع على زراعة

المحاصيل النقدية المشروعة وتربية الدواجن. ولاحظت جامايكا كذلك أن المشروع الرائد الذي مولته المفوضية الأوروبية لا يمكن استدامته على المدى البعيد نظرا لعدم تعاون المزارعين وللصعوبات التقنية المرتبطة بتسويق منتجات التنمية البديلة. وتفكر حكومة جامايكا في إقامة ترتيبات ثنائية للمساعدة التقنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من أجل ترويج التنمية البديلة، ولا سيما بهدف رفع القدرة على تسويق ما ينتجه المزارعون.

١٩- وأبلغت لاتفيا بأنها لم تستطع الإسهام في برامج التنمية البديلة نظرا لانعدام الخبرة العملية في صوغ مثل هذه البرامج وتنفيذها. ولكن الدولة ستنتظر في تخصيص أموال لدعم برامج التنمية البديلة في المستقبل.

٢٠- وأبلغت المكسيك بأنها نفذت برامج تنمية مستدامة اجتماعية وريفية، وأنها لم تتعاون مع دول أخرى في مشاريع التنمية البديلة. ولكنها ذكرت أنها أعدت مخططات للتعاون مع دول أخرى، ولا سيما مع دول نصف الكرة الجنوبي، وركزت في ذلك على تبادل المعلومات والتجارب فيما يتعلق بإنتاج القنب والاتجار به.

٢١- وأبلغ المغرب عما يبذله من جهود لاستئصال المحاصيل غير المشروعة وعن التدابير التي يتخذها لترويج التنمية في المناطق المتضررة من زراعة نباتات القنب على نحو غير مشروع. وأشار المغرب إلى أنه يحتاج للمساعدة من المجتمع الدولي، وأنه يناشد الاتحاد الأوروبي، حيث ما زال الطلب على القنب يتزايد، بتزويده بمثل هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك، ذكر المغرب بأن عدم وجود سياسة موحدة بشأن القنب في الاتحاد الأوروبي، وكذلك تفاقم الأوضاع من جراء غموض القوانين بشأن المخدرات في بعض الدول، هما من العوامل التي تقوّض الجهود التي يبذلها المغرب في هذا الصدد.

٢٢- وأبلغت ميانمار بأنها أيدت في دورات لجنة المخدرات مقترحات تتعلق بمشاريع قرارات بشأن برامج التنمية البديلة في البلدان المتضررة من زراعة القنب. وذكرت ميانمار أنها شاركت كذلك، بصفتها عضوا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في برامج التنمية البديلة الخاصة بالبلدان التي تزرع القنب في المنطقة، تمشيا مع أنشطة فرقة العمل الرابعة المعنية بالتنمية البديلة في إطار عمليات تعاون رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والصين لمكافحة العقاقير الخطرة.

## جيم - زراعة القنب الواسعة النطاق: تقييمات واستراتيجيات

٢٣- أبلغ عدد من الدول بأنه جرى التصدي لزراعة نباتات القنب غير المشروعة على نطاق صغير بواسطة عمليات استئصال منتظمة. وقدّمت بعض الدول معلومات عن عدد نباتات القنب التي أُبِيدت وعدد هكتارات القنب التي أُتلفت في السنوات الأخيرة. وأفادت بعض الدول بأن زراعة نباتات القنب على نطاق صغير تحدث أكثر في المناطق النائية ومناطق الغابات.

٢٤- وأبلغت مصر بأن نباتات القنب تُزرع في مناطق صغيرة تتناثر في شبه جزيرة سيناء. وبالإضافة إلى تدابير إنفاذ القوانين، تُنفذ مصر كذلك مشاريع تنمية بديلة في المناطق المتضررة من زراعة القنب على نحو غير مشروع. وتتضمن المشاريع دفع إعانات مالية لزراعة محاصيل بديلة، وتسهيل دخول المحاصيل البديلة إلى السوق، وتوفير المساعدة في مجالات الصحة والتعليم وإذكاء الوعي.

٢٥- وأبلغت الهند بأنه جرى الكشف عن رقع صغيرة من الأراضي الحكومية والغابات في ولاية واحدة أو ولايتين تُزرع فيهما نباتات القنب. وقامت السلطات المختصة، بالتنسيق مع أجهزة حكومية معنية بإنفاذ القوانين، بالقضاء على نباتات القنب. وأفادت الهند أيضا بأن ثمة مناطق كثيرة، في بعض الجهات الحراجية من البلد والتي يتعذر الوصول إليها، ينمو فيها القنب برّيا. وقد اتخذت السلطات الوطنية المختصة خطوات، بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية بإنفاذ القوانين، من أجل وجود القنب البري واستئصاله. وبالإضافة إلى ذلك، تُتخذ تدابير وقائية بانتظام للحيلولة دون نمو القنب برّيا. وتتضمن هذه التدابير بالدرجة الرئيسية اقتلاع النبتة قبل أن تُزهر. وأبلغ كذلك عن عدم استخدام أي مواد كيميائية في عمليات الاستئصال.

٢٦- وأبلغت جامايكا بأنها استكشفت، في الفترة بين التسعينات وعام ٢٠٠٣، إمكانية تسهيل زرع القنب لأغراض تجارية كجزء من برنامج حكومي للتنمية البديلة. وقد صدرت وثيقة لتوجيه العملية وضمان احترام شروط مشروعية إنتاج القنب. وما زالت حكومة جامايكا ملتزمة بذلك المشروع، وأبلغت بأنها ستمضي في استكشاف سبل تنفيذه بنجاح.

٢٧- وأبلغت المكسيك بأنها تُجري منذ عام ١٩٩٤ دراسات لتقدير نطاق زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة واستئصالها. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت عمليات تحقّق جوي لتقييم وقع عمليات الاستئصال. وقد شرعت المكسيك كذلك في استخدام الصور الساتلية لتكميل عمليات التحقّق الجوي.

٢٨- وأبلغ المغرب بأن نباتات القنب تُزرع في الأكثر في الجزء الشمالي من البلد في خمس مدن هي: تاوانات والعرائش والحسيمة وتطوان وشفشاون. وذكر أن المنطقة التي تُزرع فيها



هذه النبتة، والتي تُقدر مساحتها بحوالي ٢٠.٠٠٠ كلم<sup>٢</sup>، هي منطقة آهلة بالسكان. وقد كانت نباتات القنب تُزرع في بعض المناطق المشهورة بذلك في منطقة الريف الوسطى منذ القرن الخامس عشر، مما أسفر عن تدهور بيئي لا يستهان به. وقد أجرت الحكومة المغربية والمكتب استقصاءات سنوية لنطاق زراعة القنب في البلد في الفترة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وأفضت تدابير الاستئصال التي تلت نتائج الاستقصاءات، إلى تقلص مجموع المساحة التي كان يُزرع فيها القنب في الفترة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ بنسبة ٤٦ في المائة. وذكر المغرب بأن أنشطة الاستئصال هذه، وإن كانت مكلفة، فقد موّلتها بالكامل موارد وطنية. وأفاد أيضا بالجهود التي يبذلها لترويج التنمية الريفية المنتجة في المناطق المتضررة من زراعة نباتات القنب، وقدم تفاصيل عن عدد المشاريع والبرامج الإنمائية التي يجري تنفيذها في المدن المعنية.

٢٩- وأبلغت الفلبين بأنها أجرت مؤخرات تقييما سريعا لمواقع زراعة نباتات القنب وحددت مناطق لتنفيذ مشاريع رائدة للتنمية البديلة. وعلاوة على ذلك، أجريت دراسات وبحوث بشأن إمكانية استخدام نبتة ياكون (من فئة البقول الجذرية) وياثروفا (وهي نبتة تحتوي بذورها على زيت يمكن استخدامه لصنع الديزل الحيائي) كمحاصيل بديلة.

٣٠- وأبلغ الاتحاد الروسي عن عدم تنفيذ برامج تنمية بديلة على أراضيه نظرا للضوابط الرقابية الصارمة التي تفرضها السلطات المختصة. وبحسب الخبراء، تنمو نباتات القنب بريا على مساحة تبلغ حوالي مليون هكتار في الاتحاد الروسي، وبخاصة في الجزء الجنوبي من البلد، في سيبيريا والجزء الشرقي الأقصى. وقد وضعت الوكالة الروسية للطيران والفضاء خطة تتضمن أساليب استقصائية جوية وساتلية لتحديد المناطق المتضررة ورسم خرائط لها بهدف إبلاغ أجهزة إنفاذ القوانين. وتجري عملية، تشمل الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، في إطار برنامج وطني بشأن التدابير المعقدة لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهدفها الأساسي استئصال المحاصيل غير المشروعة التي تنمو طبيعيا واستئصالها، ومن ثم منع المخدرات المستندة إلى نباتات من دخول سوق المخدرات غير المشروعة. وتمثل نباتات القنب أغلبية النباتات المخدرة التي تم استئصالها خلال تلك العملية.

## دال- إدماج التنمية البديلة ضمن التدابير الأخرى لمكافحة المخدرات

٣١- أبلغ عدد من الدول بأنه رغم عدم تنفيذ برامج التنمية البديلة في أراضيه لأن نباتات القنب لا تُزرع هناك على نطاق واسع، فإن لديها سياسات واستراتيجيات للتصدي لمشكلة

عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها، وبأن تلك السياسات والاستراتيجيات تعتبر متعددة القطاعات والتخصصات.

٣٢- وأبلغ المغرب بأنه نفذ عددا من الأنشطة لدعم جهود استئصال المحاصيل غير المشروعة وترويج التنمية الاقتصادية والبديلة في المناطق المتضررة من زراعة نبات القنب. وتتضمن هذه الأنشطة بذل جهود لتحسين الخدمات الاجتماعية وتنظيم حملات إعلامية لتوعية السكان بأهمية احترام ثقافة الشرعية. وتنفذ الأنشطة الإعلامية بوساطة جهات متعددة من بينها منظمات غير حكومية وزعماء دينيون.

٣٣- وأبلغت الفلبين بأن خطة العمل الوطنية التي وضعتها بشأن استئصال القنب تتضمن كذلك برامج لإذكاء الوعي والدعوة لاستكمال أنشطة كسب الرزق. وفي عام ٢٠٠٦، قدّمت اللجنة الفرعية للتنمية البديلة التابعة لهيئة المخدرات الخطرة دعما ماليا لمشروع بسبل كسب الرزق وضعه مركز سانشاين للعلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل.

٣٤- وأبلغت ترينيداد وتوباغو، إلى جانب بلدان أخرى من الكاريبي، بأنها أنشأت عددا من المنظمات التي تقدّم برامج تهدف إلى إعادة توجيه الفئات المستضعفة من السكان واستحداث سبل بديلة لدرّ الدخل. وذكرت أن ضلوع الشباب في أنشطة إجرامية وفي العنف يعزز ما يقال بأنهم الفئة من السكان الأكثر عرضة لمخاطر المشاركة في ارتكاب جرائم ذات صلة بالمخدرات، كمتجرين بها وكمتعاطين لها. وتم الاعتراف بأن من الضروري وضع أدوات مناسبة لتقدير مدى تأثير هذه البرامج بغية تقييم فعاليتها.

### ثالثا- الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

#### ألف- تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩

##### ١- دراسة استقصائية للسوق

٣٥- عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٩، قام المكتب بتنفيذ دراسة استقصائية لسوق القنب، وصدرت نتائج تلك الدراسة في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٦.<sup>(١)</sup>

(١) تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.XI.10).

## ٢ - التقدم المحرز في مجالات أخرى

- ٣٦ - تُحلل البيانات عن ضبطيات القنب التي تقدّمها الدول الأعضاء وتُنشر كل سنة في التقرير العالمي عن المخدرات.<sup>(٢)</sup> وقد نُشرت البيانات عن آخر الاتجاهات المتعلقة بالقنب، بما في ذلك البيانات عن الإنتاج والاتجار والتعاطي في التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٧.<sup>(٣)</sup>
- ٣٧ - ونُشرت دراسة إقليمية عن وضع القنب في أفريقيا، وعُرضت على الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٧.<sup>(٤)</sup> وقد أعدّ المكتب كذلك عددا مزدوجا وشيكا صدره من "نشرة المخدرات" (vol. LVIII, Nos. 1 and 2, 2006)، عنوانه "استعراض وضع القنب في العالم".<sup>(٥)</sup>
- ٣٨ - ومنذ عام ٢٠٠٣، والمكتب يتعاون مع حكومة المغرب في إطار برنامج لرصد المحاصيل غير المشروعة. وقد حُسبت تقديرات زراعة القنب وإنتاج راتنج القنب فيما يخص السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، ثم نُشرت في ثلاث مجلدات.<sup>(٦)</sup> وتجري مناقشة استعراض وضع القنب في عام ٢٠٠٨ مع النظراء المعنيين.
- ٣٩ - واستجابة لطلب من حكومة إندونيسيا، أعدّ المكتب اقتراحا بإجراء دراسة استقصائية لزراعة القنب في إقليم آتسه. ولكن الأموال اللازمة لاستكمال التبرعات العينية التي قدمتها حكومة إندونيسيا لم تُوفّر بعد.
- ٤٠ - وحلّل المكتب البيانات التي قدمتها له الدول الأعضاء، وقيّم إمكانية استخدامها لمجالات أخرى من الاستقصاء العالمي للقنب، مثل زراعته وإنتاجه. وخلال الفترة بين ١٩٩٣ و٢٠٠٣، زوّدت ٨٦ دولة المكتب بتقديرات عن إنتاج القنب من خلال الاستبيانات الخاصة بالتقارير السنوية والتقارير الحكومية الرسمية. ولكن معظم الأرقام لم ترد من استقصاءات فعلية، كما أن البيانات المستخلصة منها جُمعت من مصادر مختلفة تستخدم منهجيات مختلفة، لذلك لا يمكن مقارنة نتائجها. وقد خلص المكتب إلى ضرورة بذل جهود

(٢) يُتاح جميع طبعات تقرير المخدرات العالمي على الموقع <http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/WDR.html>

(٣) تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٠٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.XI.5).

(٤) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، القنب في أفريقيا: استعراض عام (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧). يُتاح على الموقع [http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Can\\_Afr\\_EN\\_09\\_11\\_07.pdf](http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Can_Afr_EN_09_11_07.pdf)

(٥) يُتاح على الموقع <http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/bulletin/index.html>

(٦) نشر المكتب دراسة استقصائية عن القنب للسنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وتُتاح المجلدات الثلاثة على الموقع <http://www.unodc.org/unodc/en/crop-monitoring/index.html>

منفصلة لجمع البيانات من أجل تقديم تقديرات موثوقة عن زراعة القنب وإنتاجه في العالم، وقدّم المكتب اقتراحا بإجراء مثل هذا الاستقصاء إلى الدورة التاسعة والأربعين للجنة المخدرات في عام ٢٠٠٦.

### ٣- متطلبات إجراء دراسة استقصائية عالمية عن زراعة نبتة القنب

٤١- يطرح تقدير زراعة نبتة القنب وإنتاج القنب على الصعيد العالمي تحديات فريدة من نوعها نظرا لارتفاع عدد البلدان الواجب تغطيتها واختلاف تقنيات الزراعة التي يستخدمها زارعو نبتة القنب.

٤٢- وتنمو نبتة القنب فعلا في جميع المناطق المأهولة في العالم، ويمكن زراعتها بقليل من الجهد في بقع صغيرة، بل حتى في أماكن داخلية. وعلاوة على ذلك، لا تتطلب هذه النبتة كثيرا من المعالجة قبل استهلاكها، مما يسمح لمتناوليها بزراعة مقدار احتياجهم منها. لذلك فإن إنتاج نبتة القنب يتسم بدرجة عالية من اللامركزية. واستنادا إلى الأنشطة التحليلية التي أجريت في السنوات الأخيرة، يُقدّر المكتب أن حوالي ١٦٣ دولة عضوا هي دول منتجة محتملة للقنب، وأن ذلك الرقم يتضمن الدول التي يُنتج فيها القنب بالدرجة الرئيسية من أجل السوق الوطنية والأسواق غير المشروعة داخل حدودها، وكذلك الدول التي يُنتج فيها القنب بالدرجة الرئيسية لتزويد الأسواق غير المشروعة في دول أخرى.

٤٣- ويتضمن الاقتراح المتعلق بإجراء دراسة استقصائية عن زراعة نبتة القنب وإنتاج القنب على الصعيد العالمي استراتيجية تنفيذية وبيّن منهجية الاستقصاء. وقد يعتمد الاستقصاء على التجارب والخبرة التقنية المكتسبة من خلال ما هو موجود من دراسات المكتب الاستقصائية بشأن المحاصيل غير المشروعة. وتتوخّى الاستراتيجية ستين من الأعمال التحضيرية وسنة من إنجاز الدراسة الاستقصائية لإصدار تقديرات عالمية، بميزانية تبلغ ٩,١ مليون دولار.<sup>(7)</sup> ولم يتلق المكتب حتى الآن أي اهتمام من الدول الأعضاء بالمساهمة في هذا النشاط.

### باء- التشارك في المعارف ودراسات الجدوى

٤٤- استجابة لطلب من حكومة إندونيسيا، سهّل المكتب تقديم خدمات استشارية إليها لتصميم برنامج يهدف إلى الحد من زراعة نبتة القنب غير المشروعة في إقليم آتشه.

(7) للاطلاع على الاقتراح المتعلق بإجراء استقصاء لزراعة القنب وإنتاجه، يُوجّه طلب بذلك إلى فرع البحوث وتحليل السياسات.

٤٥- ومنذ عام ٢٠٠٣، يقدم المكتب الدعم إلى حكومة المغرب في الاضطلاع بدراسات استقصائية سنوية عن زراعة نبتة القنب في البلد. وقد بينت نتائج الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٥، التي نُشرت في عام ٢٠٠٧، تضامًا بنسبة ٤٠ في المائة في المساحة التي تُزرع بنبتة القنب، أي من ١٢٠ ٥٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٤ إلى ٧٢ ٥٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٥.<sup>(٨)</sup> وكان ما نسبته أكثر من ٩٥ في المائة من مجموع الأراضي التي تُزرع بنبتة القنب في المغرب مخصصًا لإنتاج راتنج القنب. وفي عام ٢٠٠٥، ظلّ الإنتاج المقدّر من راتنج القنب عند ١٠٧٠ طنًا، مقابل ٢ ٧٦٠ طنًا في عام ٢٠٠٤. وبيّنت الدراسة الاستقصائية أن ٨٩ ٩٠٠ أسرة كانت ضالعة في زراعة نبتة القنب في عام ٢٠٠٥. وقد طلبت الحكومة المغربية من المكتب مساعدتها بتقديم خدمات استشارية استراتيجية وبرنامجية للتنمية البديلة. ويقوم المكتب حاليًا بوضع خطة عمل في هذا الصدد، تركز على مدينتي العرائش وتاونات.

### جيم- الاستراتيجية العالمية للتنمية البديلة

٤٦- أُعدّت استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠٠٧) استجابة لقرار لجنة المخدرات ١٤/٤٨، الذي حث فيه اللجنة المكتب على أن يعمضي في وضع استراتيجية جامعة، بالتشاور مع الدول الأعضاء. ويُشار إلى التنمية البديلة، في استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، كمكوّن مهم في أي استراتيجية متوازنة وشاملة لمكافحة المخدرات، ترمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية، ومن ثم المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (مرفق الوثيقة A/56/326). وتنص استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على الأهداف الأساسية لأعمال المكتب والنتائج المتوقعة من تلك الأعمال في مجال التنمية البديلة.

٤٧- والهدف الأساسي من استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ هو تعزيز التعاون الدولي وتقويته على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية في التنمية البديلة المستدامة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية حيثما يكون ذلك مناسبًا.

٤٨- وفيما يلي النتائج المتوقعة من استراتيجية الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١:

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تصميم برامج التنمية البديلة المستدامة وتنفيذها، بما في ذلك القيام، في سياق التنمية الأوسع وحيثما يكون مناسبًا،

(٨) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المغرب: الدراسة الاستقصائية الخاصة بالقنب لعام ٢٠٠٥، خلاصة وافية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧).

بوضع برامج للتنمية البديلة الوقائية من أجل منع زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب والحد منها والقضاء عليها؛

(ب) زيادة الوعي لدى المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية وشبكات التنمية بقضية التنمية البديلة، وإدماجها ضمن القضايا الرئيسية، بما في ذلك برامج التنمية البديلة الوقائية، حيثما يكون مناسباً؛

(ج) زيادة علاقات الشراكة بين المكتب وكيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص ذات الصلة، مما يعزّز قدرة الدول الأعضاء على الاضطلاع بأنشطة تعاونية في مجال التنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية، حيثما يكون مناسباً.

#### رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٩- قليلة هي الدول الأعضاء التي قدّمت معلومات عن الجهود المبذولة لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/٢٠٠٦، إذ لم يستجب سوى أربعة بلدان من أفريقيا للمذكرة الشفوية التي أرسلت في أيار/مايو ٢٠٠٧، حيث دُعيت الدول لتقديم مثل هذه المعلومات.

٥٠- وتجدر الإشارة بالجهود التي أبلغت الدول المستجيبة بأنها بذلتها فيما يتعلق بتنفيذ القرار. وعلى وجه الخصوص، تستحق جهود حكومة المغرب، هذا البلد المتضرر من زراعة نبات القنب على نطاق واسع، دعم المجتمع المدني.

٥١- ويجب الإشارة، قبل صوغ أو تصميم عمليات التنمية البديلة في أي منطقة من المناطق الجغرافية، إلى ضرورة إجراء تحليل شامل للوضع وتقدير تقني لنطاق زراعة نبتة القنب.

٥٢- ويحثّ المجتمع الدولي على النظر في توفير الدعم التقني والمالي للدول المعنية بالتنمية البديلة لأجل المناطق المتضررة من زراعة نبتة القنب. وتُشجّع الدول المانحة على تمكين المكتب من مساعدة الدول المتضررة على إجراء تقييمات للوضع والقيام بعمليات إنمائية استباقية لمنع انتشار المحاصيل غير المشروعة، والحؤول دون هجرة العمالة إلى مناطق زراعة هذه المحاصيل، وكذلك منع زراعة محاصيل جديدة.

٥٣- وينبغي للدول الأعضاء أن تستعرض قوانين المخدرات الغامضة وأن تُقر بأن مثل هذه القوانين تعوق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى في العناية بالقضاء على زراعة نبتة القنب بطرق غير مشروعة، كما أنها تشجّع الجريمة والعنف في البلدان التي تُزرع فيها نباتات القنب.

- ٥٤- وينبغي للدول الأعضاء التي تُزرع في أراضيها نباتات القنب على نطاق واسع أن تسعى، من خلال مفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية، إلى دمج برامج خفض المحاصيل غير المشروعة ذات التوجّه التنموي ضمن إطار أوسع لبرامج التنمية التقليدية، وإدراج هذه البرامج في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وكذلك في استراتيجيات المساعدة القطرية.
- ٥٥- وبما أن فترة السنوات العشر المتعلقة بتنفيذ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على استئصال المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة سوف تنتهي في عام ٢٠٠٨، فيجب تناول التنمية البديلة في سياق مختلف، كما ينبغي قياس التقدم المحرز بواسطة مؤشرات التنمية لا من حيث أرقام إنتاج المحاصيل غير المشروعة فقط. وينبغي أن تتضمن أي خطة عمل مؤشرات أساسية واستبيانات محددة الأهداف ذات صلة بالتنمية.